التعليق على كلام الشيخ الأستاذ الدكتور صالح بن عبدالعزيز السندي -وفقه الله- على مسألة تسلسل المخلوقات في شرحه للعقيدة الطحاوية

في المجلس الذي عقد في ٢٥ جمادى الآخرة من عام ١٤٤٤هج

تعليق
ALTaymi

١٥ رجب ١٤٤٤ هج

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فهذا تعليق على كلام الشيخ الأستاذ الدكتور صالح بن عبدالعزيز السندي –وفقه الله– على مسألة تسلسل المخلوقات في شرحه للعقيدة الطحاوية في المجلس الذي عقد في ٢٥ جمادى الآخرة من عام ١٤٤٤هج.

[https://www.youtube.com/watch?v=ciVlF3qKIeE]

وقع في [٠٠:٣٣:٣٠]: "قال [الطحاوي] –رحمه الله–: ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بأحداثه البرية استفاد اسم الباري. له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. فكما أنه محيي الموتى بعدما

أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم؛ كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم".

طيب هذه الجملة من هذه الرسالة. من المواضع المشكلة في هذه العقيدة فإن ظاهرها يدل على أن المؤلف -رحمه الله- كان ينفي تسلسل الحوادث، وهذا ما نص عليه الشارح ابن أبي العز رحمه الله في شرحه على الطحاوية".

ما نص عليه الشارح ابن أبي العز -رحمه الله- في شرحه على الطحاوية؛ هو: "ظاهر كلام الشيخ -رحمه الله- أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي".

وقع في [٠٠:٣٦:٠٠]: "هذه المسألة تسمى مسألة تسلسل الحوادث؛ تسمى أيضًا دوام فاعلية الله عز وجل أو دوام خالقية الله عز وجل" ووقع فيما سبق: "ظاهر [هذه الجملة: "ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بأحداثه البرية استفاد اسم الباري.

له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، فكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم"]؛ يدل على أن المؤلف رحمه الله كان ينفي تسلسل الحوادث".

ويفهم من هذا وذاك أن الطحاوي -رحمه الله- كان ينفي دوام فاعلية الله عز وجل، ودوام خالقية الله عز وجل!!

ولا يلزم من كلام الطحاوي أنه كان ينفي دوام فاعلية الله عز وجل، ودوام خالقية الله عز وجل، وقد أثبت له اسم الخالق قبل خلق الخلق؛ مستدلاً بأنه "محيي الموتى بعدما أحيا؛ استحق هذا الاسم قبل إحيائهم؛ كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم"، والاسم يتضمن الصفة المناسبة له، ويقتضي الفعل المناسب له، وسيأتي توضيح هذا لاحقًا إن شاء الله تعالى.

وقع في [٠٠:٣٩:٣٠]: "فعل الله كمال، ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل وهذا مستقر في الفطر. الله جل وعلا له الكمال المنزه عن النقص، وأفعاله سبحانه وتعالى اتصفت بالكمال؛ وعليه فكونه يفعل أكمل من كونه من كونه لا يفعل؛ وإذا ثبت هذا كان دوام فعله كمالًا".

دوام الفعل كمال؛ إذا كان صفة كمال؛ فإن أريد بالفعل خلق الله للمخلوقات؛ فمن كمال الله سبحانه وتعالى أنه يخلق ما يشاء إذا شاء؛ فيكون المراد بأن دوام الفعل كمال: أن دوام أن يخلق ما يشاء إذا شاء كمال، وهذا لا يلزم منه أن يخلق في الأزل؛ لأنه إذا شاء أن يخلق ما يشاء في الأزل خلق، وإذا لم يشأ أن يخلق في الأزل لم يخلق، ولم يرد في

كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا كلام أحد من السلف والأئمة أنه لم يزل يخلق مطلقًا أو أن دوام الخلق كمال بمعنى أن كونه لم يزل يخلق مطلقًا كمال أو أنه إذا لم يخلق في الأزل بمشيئته مع قدرته على أن يخلق في الأزل كان نقصًا، وإن كان كونه لم يزل يخلق مطلقًا أو شاء أن يخلق ما يشاء في الأزل؛ ممكنًا، ولا ينافي أنه الأول الذي ليس قبله شيء؛ لأنه خالق كل شيء، وكل شيء سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث مسبوق بالعدم، وليس مع الله شيء معين أزلي.

وقع في التفريق بين النوع والعين [٠٠:٤٢:٠٠]: "أما البحث في النوع فهو مثل أن تقول: الله جل وعلا لم يزل يفعل شيئًا بعد شيء؛ يعني: تعاقب فعله، وحصول آثار فعله شيئًا بعد شيء. هذا الذي نريد بالنوع. وهذا النوع شيء يتصوره الذهن. أما في الواقع وفي الحقيقة وفي الوجود فإنه لا توجد إلا الأعيان. يوجد هذا وذاك والذي هناك. أما حينما نقول جنس المخلوقات أو نوع المخلوقات هذه قضية ماذا؟ هذه قضية ذهنية، هذا التعاقب، وهو كون الله سبحانه وتعالى يخلق شيئًا بعد شيء، وأن كل مخلوق فقبله مخلوق، وقبل الثاني ثالث، وهلمَّ جرًا".

لم يرد عن أحد من السلف "أن كل مخلوق فقبله مخلوق"، وقد ذكر الألباني بأن ابن تيمية صرح بذلك في بعض كتبه، ولا يوجد في كتب ابن تيمية تصريح بذلك إلا إن كان يشير إلى قوله في أثناء بحث في كتاب درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٦٧): "إذا قيل : **(لم يزل الفاعل يفعل والخالق يخلق)** – والفعل لا يكون إلا معينًا، والخلق والمخلوق لا يكون إلا معينًا – فقد يفهم أن الخالق للسماوات والإنسان لم يزل يخلق السماوات والإنسان، والفاعل لذلك لم يزل يفعله، وليس كذلك، بل لم يزل الخالق لذلك سيخلقه، ولم يزل الفاعل لذلك سيفعله، فما من مخلوق من المخلوقات، ولا فعل من الأفعال إلا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفًا بأنه لم يزل فاعلًا له خالقًا له بمعنى أنه موجود معه في الأزل، **وإن قدر أنه كان قبل هذا الفعل فاعلًا لفعل آخر، وقبل هذا المخلوق خالقًا لمخلوق آخر؛ فهو لم يزل بالنسبة إلى كل فعل ومخلوق سيفعله وسيخلقه، لا يقال : لم يزل فاعلًا له خالقًا بمعنى مقارنته له، وإذا أريد أنه لم يزل فاعلًا للنوع كان هذا بمعنى قولنا: (إنه لم يزل سيفعل ما يفعله) لكن هذه العبارة تفهم من الباطل ما لا تفهمه تلك العبارة**".

وقع في [٠٠:٤٦:٣٠]: "أهل السنة يقولون: إن دوام فاعلية الله عز وجل، ودوام خالقية الله جل وعلا؛ لا تستلزم أكثر من هذا التتابع في الخلق في الماضي، وكذلك في المستقبل".

مَنْ غير شيخ الإسلام ابن تيمية قال: إن دوام فاعلية الله عز وجل ودوام خالقية الله جل وعلا لا تستلزم أكثر من هذا التتابع في الخلق في الماضي، وكذلك في المستقبل؟

وقع في [٠٠:٤٨:٠٠] تعريف التسلسل بأنه: "اتصال بعض الأشياء ببعض إلى غير غاية أو نهاية".

وتعريف التسلسل ينبغي أن يُبَيَّن قبله العلم الذي ينتمي إليه، وأن يُذكر فيه ما يدل على أن له طرفين، ولهذا فلعل الأوضح أن يقال في تعريف التسلسل في مسألة تسلسل الحوادث في كتب الاعتقاد: هو الاتصال بين أشياء؛ بحيث يكون كل شيء منها متصلاً بشيء قبله، وبشيء بعده.

وقع في [٠١:٠٤:٠٠]: "وقد علمنا آنفًا أن هذه الأسماء والصفات لا بد أن يكون لها مُتَعَلَّقات، ولا بد أن يكون لها آثار، فكيف يكون غفورًا؛

إذا لم يكن ثمة من يغفر له؟ وكيف يكون سبحانه توابًا؛ إذا لم يكن ثمة من يتوب؟ إذًا الله جل وعلا؟ قال: {وكان الله} إذًا كان -في ماذا؟- في الماضي، وهذا الماضي لا حد له في أي زمن يقدَّر فيه الله جل وعلا غفورًا توابًا رحيمًا، فإنه لا حد يحد ذلك. لماذا لا يكون فيما قبله أيضًا؟ ولماذا لا يكونوا فيما قبله أيضًا؟ أليس هذا كمالًا؟ إذًا الله جل وعلا ما كان عادمًا للكمال. الله لم يكن عادمًا للكمال".

ويفهم من هذا أن ثمة من يغفر له ويتوب؛ في الماضي الذي لا حد له!

وقد تكرر هذا حيث وقع في الموضع التالي.

وقع في [٠٠:٠٧:٠١]: "لو لم يكن الله عز وجل متصفًا أزلًا بالخلق والرزق والتدبير، بمعنى أن يكون خالقًا فيخلق مخلوقاته ويدبرهم ويرزقهم وما إلى ذلك. لو لم يكن الأمر كذلك لترتب على هذا نفي صفة الربوبية عن الله عز وجل؛ لم يكن الله ربًا، ولم يكن رازقًا، ولم يكن مدبرًا، ولم يكن غفورًا، ولم يكن رحيمًا، ولم يكن توابًا، بل لم يكن إلهًا".

الله عز وجل متصف أزلًا وأبدًا بالخلق والرزق والتدبير، وقد خلق، ولا يزال يخلق، وهو قادر على الخلق في كل وقت، وإن لم يخلق في الأزل؛

فلأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا عليه لو شاء، ولا يشترط لإثبات صفة الربوبية له عز وجل أو لأن يكون ربًا أو إلهًا أن يخلق في الأزل أو أن يخلق في كل وقت.

والإله: هو المألوه الذي يستحق أن يعبد؛ بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب المخضوع له غاية الخضوع، وعلى هذا المعنى؛ فالله عز وجل إله، وإن لم يخلق في الأزل، وهو رب العباد قبل أن يخلقهم، كما أنه خالق كل شيء قبل أن يخلق الأشياء.

قال الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة –كما في التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية–: "قرأت كتاب شاكر عن أبي زرعة قال:... ولم يزل الله كاملًا بصفاته؛ لم يحدث فيه صفة، ولا تزول عنه صفة قبل أن يخلق الخلق، وبعدما خلق الخلق كاملًا بصفاته".

قال شيخ الإسلام: "أبو زرعة الرازي كان يشبه بأحمد بن حنبل، في حفظه وفقهه ودينه ومعرفته، وأحمد كان عظيم الثناء عليه وداعيًا له، وهذا المعنى الذي ذكره هو في كلام الإمام أحمد في مواضع، كما ذكره الخلال في كتاب السنة عن حنبل، وقد ذكره حنبل في كتبه مثل: كتاب السنة والمحنة لحنبل"اهـ.

وفي صحيح مسلم: "يقول الله تعالى: يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم...كانوا على أفجر قلب رجل منكم، ما نقص ذلك من ملكي شيئًا..." فسمَّى الإنس والجن عباده، ولو كانوا على أفجر قلب رجل منهم؛ فهم عباده، وهو ربهم.

وقع في [٠١:٠٩:٣٠،٠٠]: "دعني أقرب لك فهم هذا الموضوع. إذا قلنا: الله عز وجل ابتدأ الخلق بعد أن لم يكن خالقًا يعني هناك مخلوق هو رقم واحد قبله ما كان خالقًا قدِّروا زمنًا ابتدأ الله عز وجل الخلق عنده قبل كم يعني بدأ الخلق -الشأن لا يعترض مثاله-. أعطوني أيَّ عدد مليون سنة؟ طيب يعني أول مخلوق خلقه الله عز وجل كان قبل مليون. لك أن تقول مليار، لك أن تقول تريليون سنة -طبعًا- لا يأتيك متكلم فيشغب عليك، ويقول: الزمان يعني لا زمان قبل خلق السماوات والأرض. هذا كلام فارغ. الزمان هو ظرف الفعل الوعاء الذي يكون فيه الفعل. هذا هو الذي نسميه هذا زمانًا، وهذا أمر ضروري للفعل".

ويمكن أن يعرف الزمان بأنه مقدار الفعل أو الحركة، كما في مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ١٩٤).

وقع في [٠١:١٣:٠٠]: "ولا أظن قائلاً يقول بهذه المقالة ممن يقول بابتداء الخالقية لله جل وعلا ممن ينتسب إلى هذا الإسلام حقًا إلا وهو غافل عن هذا اللازم الذي ذكرته لك" يعني: أن الله عز وجل إن لم يخلق في الأزل لزم من هذا "أنه كان عادمًا للكمال؛ لا رب، ولا إله، ولا يتصف بصفات الكمال سبحانه وتعالى" لأن نسبة الزمان الذي خلق الله فيه المخلوقات إلى الأزل إن لم يخلق في الأزل تكون "كلا شيء" أو "لا شيء بمعنى لا شيء" وإن كان ترليون سنة (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠)".

(وهو غافل) عن أن الله عز وجل لا يزال في الأبد يخلق مخلوقًا بعد مخلوق؛ فنسبة الزمان الذي خلق الله فيه المخلوقات إلى الأزل إن لم يخلق في الأزل؛ نسبة ما لا نهاية له إلى ما لا نهاية له. وقد تقدم أنه لا يلزم إذا لم يخلق في الأزل أنه كان عادمًا للكمال.

محل المناقشة في هذه التعليقات هو قول: إن الله عز وجل "لم يزل يخلق" مطلقًا، وقول: "ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق"، أما دوام فاعلية الله جل وعلا وخالقيته؛ فليست محل خلاف؛ ولهذا لن تجد في هذه التعليقات" القول بابتداء فاعلية وخالقية الله جل وعلا".

وقع في [٠٠:٣٧:٠١]: "أنتم يا أيها المتكلمون هل تقولون بتسلسل الأفعال في المستقبل؟ وسيقولون نعم.

لذلك فإن الجنة ماذا؟ باقية ونعيمها باق، وكذلك النار -عافاني الله وإياكم من النار -طيب- القدم بالنسبة لنعيم الجنة قدم للنوع أو قدم للأفراد؟ -أجيبوا- قدم للنوع".

ويظهر أن هذا سبق لسان؛ لأنه ينبغي أن يقال: البقاء بدل القِدم؛ بأن يكون السؤال: (بالنسبة لنعيم الجنة البقاء للنوع أو للأفراد؟).

وقع في [٠١:٤١:٣٠]: "أما إن قال بهذا القول [لم يزل قادرًا على الخلق] متكلم من المتكلمين؛ فنقول: إنك قد تناقضت؛ لماذا؟ لأن تقريرهم السابق هو ماذا؟ امتناع حوادث لا أول لها. القضية عندهم قضية امتناع. والآن يقولون: الله قادر على الخلق. هذا تناقض أو لا؟ هذا تناقض لماذا؟ لأن القدرة لا تتعلق بممتنع -فهمنا يا جماعة- القدرة (قدرة الله عز وجل) لا تتعلق بممتنع. القدرة تتعلق بالممكن الذي هو غير ممتنع، وأنتم قلتم ممتنع ثم تقولون: إنه قادر على ذلك، وهذا تناقض".

هذا الكلام يحتاج إلى توضيح، وإن كان المخاطب به المتكلمين الذين ليسوا من أهل السنة.

وقع في [٠٠:٤٣:٠١] جوابًا عن القول بأن المراد بلم يزل خالقًا: لم يزل قادرًا على الخلق: "ولا يقال لكل من كان قادرًا على الفعل إنه فاعل -ما رأيكم يا جماعة؟- متى يقال للفاعل فاعل؟ إذا فعل، إذا باشر الشيء؛ هنا أصبح فاعلاً، وإلا فكل من كان قادرًا على الشيء قلنا إنه فاعل؛ هذا خلف بدليل: أليس الله عز وجل قادرًا على الظلم؟ أجيبوا يا جماعة. هو منزه عنه لكنه قادر عليه. وهذا الكمال أن يتنزه مما يقدر عليه. هل ستقولون بما أنه قادر عليه يجوز أن يوصف به؟ لا يجوز بحال؛ فالله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك".

لا يقال لكل من كان قادرًا على الفعل إنه فاعل، لكن يقال لمن كان قادرًا على الفعل: إنه فاعل؛ بقيد لم يُذكر، وهو: ولا يمنعه منه مانع، لكنه لم يشأ أن يفعل الفعل في الوقت الذي لم يفعل الفعل فيه، كما هو مقتضى كونه يخلق ما يشاء إذا شاء. وهذا قبل أن يفعل الفعل؛ فكيف مع كونه فعل الفعل، ولا يزال يفعل؟

وقع في [٠٠:٤٤:٠١]: "ثالثًا -أن نقول: إن الأدلة قد دلت على الفعل هذا ظاهرها. وليس لنا أن نخرج عن ذلك . قال سبحانه: {أفمن يخلق} تأويلكم يخلق بيقدر على الخلق. هذا تأويل باطل غير صحيح".

من أوَّل يخلق بيقدر على الخلق؟!

أما ظاهر الآية فهو أنه عز وجل قال منبهًا على عظمته، وأنه لا تنبغي العبادة إلا له دون ما سواه من الأوثان، التي لا تخلق شيئًا بل هم يخلقون: {أفمن يخلق} يعني: نفسه {كمن لا يخلق} يعني: ما سواه.

وأما ما تحتمله فتحتمل:

- أفمن يخلق مطلقًا كمن لا يخلق مطلقًا؟ وهذا هو الظاهر.
- أفمن يخلق في كل وقت كمن لا يخلق في كل وقت؟ أو أفمن لم يزل يخلق كمن لا يخلق في كل وقت. وعلى هذا تكون الموازنة بين حالين له سبحانه وتعالى.
- أفمن يخلق ما يشاء إذا شاء كمن لا يخلق ما يشاء إذا شاء؟

فالآية ليست صريحة في أن من يخلق في كل وقت أكمل ممن لا يخلق في كل وقت أو أكمل ممن يخلق ما يشاء إذا شاء أو ليست صريحة في أن الله عز وجل لم يزل يخلق؛ لأن هذا أكمل من أن يخلق إذا شاء، أو ليست صريحة في أن كونه يخلق في الأزل أكمل من كونه لم يخلق في الأزل مع قدرته على أن يخلق في كل وقت، لكنها تحتمل هذا المعنى. مع أنه لا يظهر أن كونه يخلق في الأزل أكمل من كونه لم يخلق في الأزل مع قدرته على أن يخلق في كل وقت؛ فلأي شيء هو أكمل في هذه الحال؟

كما أنه لا يلزم من كون صفة أو فعل أفضل من ضدها أن يكون دوامها أفضل؛ كالرضا والغضب؛ فإن كون الرضا أفضل من الغضب، لا يلزم منه أن دوام الرضا أفضل من الغضب في أحوال. والله أعلم وأحكم.

وقع في [٠١:٤٥:٠٠]: "إذًا يمدح الله عز وجل نفسه بأنه خالق؛ لأنه قادر على الخلق في هذه المدد المتطاولة التي لا يمنعه فيها مانع من الخلق.

هل في هذا مدح وكمال؟ أو أن المدح والكمال هو في كونه خالقًا بالفعل؟".

يمدح الله عز وجل نفسه بأنه خالق؛ لأنه خالق كل شيء؛ يخلق ما يشاء إذا شاء، مع قدرته على الخلق في كل الوقت، وليس يمدح نفسه بأنه خالق؛ لأنه قادر على الخلق في تلك المدد المتطاولة التي لا يمنعه فيها مانع من الخلق، لكنه لم يخلق فيها، كما هو مقتضى كونه يخلق ما يشاء إذا شاء؛ ليس يمدح نفسه بأنه خالق لهذا فقط، كما لا يلزم أن يكون المدح والكمال هو في كونه خالقًا بالفعل في كل وقت.

وقع في [٠١:٤٦:٠٠]: "أرأيت شخصًا- أنا أقرب لك فقط ما أريد - رأيت شخصًا دبّج المدح والثناء عليه تدبيجًا بأنه الشاعر الذي لا يجارى،

لكن مكث سبعين سنة من حياته ما نظم بيتًا واحدًا. نقول: كيف شاعر؟ يقول: لأنه قادر، هو شاعر بالقوة. هل في هذا كمال يا جماعة؟ -أجيبوا- ليس في هذا كمال، وليس من فعل العقلاء أن يصفوا هذا بأنه شاعر لمجرد قدرته على الشعر، أو أن شخصًا يُمْدَح بأنه مقاتل شجاع وما دخل في حياته معركة. فإذا قيل: كيف ذلك؟ يقولون: بالقوة فقط؛ يعني: نحن نمدحه للقوة؛ هذا لا يمكن أن يكون، ولا يوصف. يعني: هل سأوصف أنا أو توصف أنت بأنك حاكم وسلطان؛ لأن لك قدرة على أن تكون حاكمًا أو سلطانًا؟ لا، ليس الأمر كذلك. إذًا القول بمسألة أنه بما أنه قادر على ذلك؛ فإنه موصوف به؛ هذا غير صحيح قطعًا".

يفهم من هذا المثال أن مدح الله سبحانه وتعالى والثناء عليه بأنه خالق؛ لأنه قادر على الخلق في كل وقت، وإن لم يخلق في الأزل يشبه تدبيج المدح والثناء على شخص بأنه الشاعر الذي لا يجارى، وإن مكث سبعين سنة من حياته ما نظم بيتًا واحدًا؛ لمجرد قدرته على الشعر أو أن يمدح شخص بأنه مقاتل شجاع، وما دخل في حياته معركة أو أن يوصف شخص بأنه حاكم وسلطان؛ لأن له قدرة على أن يكون حاكمًا أو سلطانًا، وهذا تشبيه مع الفارق؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يمدح ويثنى عليه بأنه الخالق لمجرد قدرته على الخلق، بل لأنه قادر على الخلق في كل

وقت، وقد خلق، ولا يزال يخلق، ولأنه إن لم يخلق في الأزل؛ فلأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا عليه لو شاء، كما أنه سبحانه يوصف بأنه محيي الموتى قبل أن يكون ثَمَّ ميت، قبل أن يُمِيتَ الموتى هو المحيي.

وقع في [٠١:٤٧:٠٠]: "إذا كانت القدرة على الخلق كمالًا، فالخلق بالفعل أكمل. القائلون بهذا القول يسلمون بأن القدرة على الخلق. ماذا؟ كمال. وكل العقلاء يقولون: إن فعل الكمال أو فعل الفعل الحسن أكمل صح أو لا؟ طيب. إذا كان هناك فعل هو كمال وفعل هو أكمل منه. فأيهما يوصف الله عز وجل به؟ يوصف الله عز وجل بالأكمل. فالله جل وعلا نقلًا وعقلًا وفطرة له أقصى غايات الكمال؛ فثبت أن الله عز وجل إذا كانت القدرة على الخلق كمالًا، فالله موصوف عز وجل بالخلق. لماذا؟ لأن الخلق بالفعل أكمل منه".

يعني: إذا كانت القدرة على الخلق في الأزل كمالًا، فالخلق بالفعل في الأزل أكمل، وإذا كان هناك فعل هو كمال وفعل هو أكمل منه؛ فالله عز وجل يوصف بالأكمل.

ومحل النزاع: الموازنة بين وصف الله سبحانه وتعالى بأنه يخلق بالفعل ما يشاء إذا شاء، مع قدرته على الخلق في كل وقت؛ فإن لم يخلق بالفعل في الأزل؛ فلأنه لم يشأ مع كونه قادرًا عليه لو شاء، ووصفه بأنه يخلق

بالفعل في كل وقت، ولا يظهر أن أحد الوصفين أكمل من الآخر، والله أعلم.

وقع في [٠١:٤٨:٠٠]: "مرت بنا قاعدة إن كنتم تذكرون في التدمرية وذكرها شيخ الإسلام في مواضع في درء التعارض وفي غيره... القاعدة هي: كل ما جاز من الصفات لله عز وجل بلا نقص فقد وجب له. أُعيد كل ما جاز -كل ما أمكن- من الصفات بلا نقص لله عز وجل فقد وجب له. الصفات في حق الله عز وجل؛ إما أن تكون واجبة، وإما أن تكون ممتنعة. قسم ممكن هذا غير وارد، القسم الممكن، هذا غير وارد، لماذا؟ لأن هذه الصفة؛ إما أن تكون كمالًا، وإما أن تكون غير كمال، فإذا كانت كمالًا؛ فقد وجبت لله عز وجل قطعًا، وإن كانت غير كمال؛ نقول: ممتنعة".

لم أجد في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة بهذا النص، وبهذا التقرير، وأقرب كلام له يمكن أن يكون هو المقصود بالقاعدة المذكورة، قوله -كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٧)-: "وما جاز اتصافه به من الكمال؛ وجب له، فإنه لو لم يجب له؛ لكان إما ممتنعًا، وهو محال بخلاف الفرض، وإما ممكنًا يتوقف ثبوته له على غيره، والرب تعالى لا يحتاج في

ثبوت كماله إلى غيره، فإن معطي الكمال أحق بالكمال، فيلزم أن يكون غيره أكمل منه أو كان غيره معطيًا له الكمال، وهذا ممتنع، بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال".

وقع في [٠١:٤٩:٣٠]: "فكل عاقل يدرك أن كون الله عز وجل يفعل أو يتصف بالفعل فعلاً، فإن هذا أيش؟ هو الكمال؛ إذًا ثبت له وجوبًا، ثبت له هذا وجوبًا."

يقصد: كون الله عز وجل يخلق في الأزل أو لم يزل يخلق؛ فهو محل النزاع من حيث الجزم بإثباته ووقوعه، أما كونه عز وجل يفعل أو يخلق مطلقًا أو إذا شاء؛ فلا خلاف فيه إن شاء الله.

ويفهم منه أن كون الله عز وجل لم يزل يخلق هو الكمال الذي يجب له، وأن كونه لم يزل يخلق ما يشاء إذا شاء، وأنه إن لم يخلق في الأزل؛ فلأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا عليه لو شاء؛ أن هذا نقص عن الكمال أو عن الأكمل في ذلك أو نقص عظيم، كما قال في موضع [٠١:١٤:٣٠]! ولا يظهر أن هذا نقص، بل إن كان الحق أنه لم يزل يخلق كان هذا هو الكمال، وإن كان الحق أنه لم يخلق في الأزل؛ لأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا عليه لو شاء؛ كان هذا هو الكمال، ولم أجد عن أحد من السلف أو الأئمة أن هذا نقص أو كلامًا نحوه، والله أعلم.

وقع في [٠١:٥٢:٣٠]: "أن قول المتكلمين بأن الله عز وجل خلق بالفعل بعد أن كان خالقًا بالقوة أو كان الخلق له ممكنًا؛ أن نقول: إن هذا يلزم منه الترجيح بلا مرجح، وهو ممتنع عند العقلاء. وفي هذه المسألة بالذات بحث عقلي طويل لا أريد أن أشغلكم به. فأتجاوزه".

والترجيح بلا مرجح؛ لا يلزم من القول بأن الله عز وجل لم يزل يخلق ما يشاء؛ إذا شاء، وأنه إن لم يخلق في الأزل؛ فلأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا عليه لو شاء؛ لأن المرجِّح لكونه يخلق على كونه لم يخلق، حين يخلق أو لكونه لم يخلق على كونه يخلق، حين لم يخلق؛ هو مشيئته وإرادته وحكمته. والله أعلم.

وقع في [٠١:٥٢:٤٢]: "الإشكال السادس- يصعب تصور ألا يوجد مخلوق أول. هذا أمر يصعب على نفوس بعض الناس. كيف نقول: إنه لا يوجد مخلوق أول. نقول: إن هذا في الحقيقة نقص في التصور مرجعه إلى نقص الإنسان وعقله. نحن يا أخوتاه محدودون ونبحث في لا محدود... بالتأكيد سيكون هناك صعوبة في تصور الأمر. نحن أناس محدودون في تصوراتنا، وفي أفهامنا، وفي عقولنا، وفي كل شيء نعرفه كله، كلها أشياء محدودة. ثم نتحدث عن شيء لا بداية له. هذا بالتأكيد سيكون فيه صعوبة.

لكن يكفي أن تعتقد هذا القدر، وأظنه سهل على نفسك أن تعتقد: أن كل مخلوق خلقه الله فقد خلق قبله مخلوقًا، وهلم جرًّا".

حاصل هذا الكلام: يصعب تصور ألا يوجد مخلوق أول، وسهل على نفسك أن تعتقد: أن كل مخلوق خلقه الله فقد خلق قبله مخلوقًا!! ولا يظهر أن بين العبارتين فرقًا من حيث الصعوبة والسهولة؛ فلا يوجد مخلوق أول؛ مثل: كل مخلوق خلقه الله فقد خلق قبله مخلوقًا!! لا يوجد مخلوق أول ليس قبله مخلوق بل كل مخلوق قبله مخلوق.

وقع في [٠١:٥٤:٠٠]: "الإشكال السابع- أن يقول قائل: إنه قد جاء عن بعض العلماء أو بعض الأئمة أن هذا الشيء أول المخلوقات. أو يقولون: إن الله خالق قبل خلقه، أو إن الله موجود قبل خلقه. أو ما شاكل ذلك..

نقول: نحن لا ندعي العصمة لأحد -هذا الأمر الأول- العبرة بما تدل عليه الأدلة، والأدلة والأصول الشرعية دلت على ما تقدم.

ثم إننا -الأمر الثاني- نقول: إن كلام هؤلاء الأئمة يحمل إن أمكن على مخلوقات معينة كهذا العالم المشهود، فلا شك أن الله سبحانه وتعالى خلقه بعد أن لم يكن موجودًا؛ فكان الله سبحانه وتعالى، ولا شيء من المخلوقات

البتة البتة أو أنه ليس هناك مخلوق معين مع الله سبحانه وتعالى، وهذا لا شك أنه كما علمنا هو الحق؛ أنه لا يوجد مخلوق معين مع الله سبحانه وتعالى قديم بقدمه".

ويفهم من هذا أن القول بأن الله خالق قبل خلقه، أو أن الله موجود قبل خلقه؛ خطأ؛ لم تدل عليه الأدلة والأصول الشرعية، وقد وقع في [٠١:٢٦:٣٠]: "ليس شيء قبل الله سبحانه وتعالى البتة، بل هو الأول، فالبحث في تسلسل المخلوقات لا علاقة له بهذا الحديث [يعني: حديث: كان الله ولم يكن شيء غيره أو قبله] فالله عز وجل هو الأول، وكل مخلوق خلقه سبحانه وتعالى؛ فإنه جل وعلا متقدِّمٌ عليه زمنًا"!

وقع في [٠١:٥٥:٣٠]: "الإشكال الثامن والأخير، وبه أختم كلامي – أن يقول قائل: غاية الأمر كما قرر شيخ الإسلام –رحمه الله– أن هذا من قبيل الجائز أو الممكن. يعني: المسألة كلها يقول: إن التسلسل هذا جائز أو إن التسلسل ممكن، وما قال: واجب. إذاً الموضوع سهل؛ إن اعتقدت أن الله عز وجل خالق أزلاً، فلا بأس؛ أن نعتقد أنه قادر على الخلق لا بأس؛ لأن المسألة محتملة؛ هو يقول: إن هذا ممكن أو جائز. فَهِم من كلمة ممكن أو جائز أن القضية احتمالية؛ فيمكن [أو] يحتمل أن تسلسل الآثار، ويحتمل

ألا تتسلسل الآثار. وهذا الذي قيل غير صحيح، ومنشأ الإشكال: من عدم فهم مصطلحات أهل العلم. شيخ الإسلام –رحمه الله– يتكلم ههنا بمصطلحات معروفة عند أهل الكلام وتداولها العلماء. فكلمة الممكن والجائز لها معنى، وينبغي حمل الكلام عليه، وليس كما يروم الإنسان أو يحب. أود أن تنتبه إلى ستة أشياء في هذا الموضوع...

ثم ذكر ستة أمور في تعريف الواجب والممتنع والممكن عند أهل الكلام والمناطقة؛ بناء على أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية محمول عليها، كما في قوله [٠٠:٠٥:٠٢]: " بناء على كل ما سبق نفهم الآن أن شيخ الإسلام رحمه الله إذا تكلم عن التسلسل، وأنه جائز أو ممكن، فإن مراده أنه مخلوق محدث؛ لأن الحدوث والإمكان أمران متلازمان، وكل ما سوى الله عز وجل محدث. إذًا ماذا تريد أن يقول؟ تريده أن يقول: إن هذه الآثار واجبة. إذًا سيكون وجوبها ذاتي، وتكون واجبة الوجود، وتكون شريكة لله عز وجل فيما يختص به، وهذا لا يجوز".

يفهم من هذا أن فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في دوام خالقية الله عز وجل على هذا النحو: إن اعتقدت أن الله عز وجل خالق أزلاً بمعنى أنه لم يزل يخلق أو بمعنى أنه قادر على الخلق؛ فإن لم يخلق في الأزل؛ فلأنه لم يشأ، مع كونه قادرًا على الخلق في كل وقت إذا شاء؛ فكلا

المعنيين محتمل؛ لا بأس به؛ فَهْمُ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في دوام خالقية الله عز وجل على هذا النحو غير صحيح، وهو من عدم فهم مصطلحات أهل العلم المعروفة عند أهل الكلام والمتداولة بين العلماء.

والصحيح -كما يفهم من الكلام المذكور أيضًا- أن المراد بكلام شيخ الإسلام بأن التسلسل أو تسلسل الآثار جائز أو ممكن: أنه (يعني: التسلسل أو تسلسل الآثار) محدث مخلوق، وهذا التفسير لكلام شيخ الإسلام في دوام فاعلية الله عز وجل غريب! ويوضح هذا استبدال معنى التسلسل به؛ فإن تفسير الكلام يصبح: دوام فاعلية الله عز وجل محدث مخلوق أو كون الله عز وجل لم يزل يخلق محدث مخلوق!!

لكنه وقع بعد هذا: "إذًا ماذا تريد أن يقول؟ تريده أن يقول: إن هذه الآثار واجبة. إذًا سيكون وجوبها ذاتي، وتكون واجبة الوجود، وتكون شريكة لله عز وجل فيما يختص به، وهذا لا يجوز"، **ويفهم من هذا أن متعلق (جائز أو ممكن) الآثار، وليس تسلسل الآثار؛ يعني أنه كان يقصد: أثر تسلسل الفعل جائز أو ممكن أو آثار تسلسل الفعل جائزة أو ممكنة.**

ويعني به ما وقع في [٠٢:٠٠:٢٥] في كلامه عن الممكن: "وهناك ممكن أو جائز خارجي، وهو كل مخلوق سوى الله سبحانه وتعالى. وما معنى ممكن في الخارج؟ هو الموجود الذي وجوده ليس إليه، إنما هو موجود بغيره،

وكل الموجودات إنما وجدت بالله سبحانه وتعالى، ولذلك يعبرون فيقولون: الممكن هو الذي وجوده بالواجب، هو الذي وجوده لا بذاته... إنما وجوده بالواجب، وجوده بالله سبحانه وتعالى هو الذي شاء أن يوجد، وهو الذي يشاء ثباته وعدم عدمه وفنائه؛ إذًا هذا هو الممكن... الخارجي".

وهذا (أي: أن أثر تسلسل الفعل جائز أو ممكن) غير أن يقال: تسلسل الآثار جائز أو ممكن كما في رأس المسألة أو الإشكال؛ فالحكم على أثر تسلسل الفعل بأنه جائز أو ممكن حكم وجودي، أما الحكم على تسلسل الآثار بأنه جائز أو ممكن فهو حكم عقلي.

وقع في [٠٢:٠٥:٣٠]: "على أن شيخ الإسلام رحمه الله قد يعبر بتعبير يوضح لمن استشكل كلامه أنه قد يقول: هذا واجب، هذا التسلسل واجب، بمعنى أنه متحقق واقع لا بد منه. واسمع في هذا كلام الشيخ في مجموع الفتاوى المجلد الثاني عشر في صحيفة سبع وخمسين ومئة يقول رحمه الله: **"وأما الرب تعالى إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء أو لم يزل فاعلًا لما يشاء؛ لم يكن دوام كونه متكلمًا بمشيئته وقدرته، ودوام كونه فاعلًا بمشيئته وقدرته؛ ممتنعًا، بل هذا هو الواجب**"، بل هذا هو الواجب، هذا هو المتعين، وهذا هو الواقع الذي لا شك فيه ولا ريب".

لا إشكال إذا قيل: إن الرب تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء أو لم يزل فاعلًا لما يشاء، وفي أن دوام كونه متكلمًا بمشيئته وقدرته، ودوام كونه فاعلًا بمشيئته وقدرته؛ هو الواجب، بل لا إشكال إذا قيل: إن الرب تعالى لم يزل خالقًا إذا شاء، وفي أن دوام كونه خالقًا بمشيئته وقدرته؛ هو الواجب.

الإشكال في القول بأنه لم يزل يخلق أو أن كون كل مخلوق خلقه فقد خلق قبله مخلوقًا، والذي قبله خلق قبله مخلوقًا إلى ما لا بداية؛ هو الواجب!

وقع في [٠٠:٠٧:٠٢]: "يقول -رحمه الله- وهذه كلمة مهمة في الرد على المنطقيين في صحيفة اثنتين وثلاثين ومئتين: "**وإن لزم فإنما هو تسلسل في الآثار، وهو وجود كلام بعد كلام أو فعل بعد فعل** -طبعًا فعل بعد فعل، ويلزم على هذا الفعل أثر؛ لأنه يتكلم عن التسلسل في الآثار، قال:- **والنزاع في هذا مشهور** -يعني: بين أهل السنة والمتكلمين- **وإنما يُعْرَف نفيه عن الجهمية والقدرية ومن وافقهم من كلابي وكرامي ومن وافقهم من المتفقهة. وأما أئمة السلف وأئمة السنة فلا يمنعون هذا** -وليس من قبيل الممنوع- **بل يجوزونه بل يوجبونه**".

هذه الكلمة كالتي قبلها ليس فيها ذكر الخلق أو التسلسل في المخلوقات.

ووقع بعد الكلام السابق بقصد الشرح له: "يقول: بل يجوزونه؛ فهذا بالنظر إلى ذات هذه الآثار، هي من حيث ذاتها هذه جائزة ممكنة. ثم قال: بل يوجبونه من حيث كونها واقعة متحققة، وما شاء الله كان، إذًا كل ما هو موجود فإنه واجب بغيره، كما قد علمنا".

وهذا فيه الإشكال الذي وقع فيما سبق [٠١:٥٥:٣٠]، وهو جعل الحكم على التسلسل في الآثار حكمًا على الآثار! كما أن النزاع المشار إليه هو في حكم التسلسل في الآثار، وليس في حكم وجود الآثار، ومقابل قوله: "لا يمنعون هذا" "نفيه".

وقع في [٠٢:٠٩:٢١]: "أعود إلى كلام المؤلف لكن عاجلا ثم قال: له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق. نقول الصواب: أن الله تعالى لم يزل خالقًا في الأزل، وإن كان كل مخلوق مسبوقًا بالعدم. كذلك في قوله: كما أنه محيي الموتى بعدما أحيا؛ استحق هذا الاسم قبل احيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم نقول: ولم يزل الله سبحانه وتعالى يحيي ويميت وينشئ جل في علاه على كل حال".

ولم يرد في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا كلام أحد من السلف والأئمة: "أن الله سبحانه وتعالى لم يزل يحيي ويميت"!

وقع في آخر الخلاصة وآخر الشرح [٠٢:١٠:٣٠]: "أي شيء يُستشكل عليك في مسألة الماضي قارنه بالمستقبل؛ فإنه يزول يعني الآن الذين يقولون: إن العلماء يقولون: هذا من قبيل الجائز. إذًا هي قضية محتملة. نقول العلماء يقولون هذه الجملة أيضًا في شأنه المستقبل. يقولون: التسلسل في الماضي والمستقبل ممكن أو جائز. طيب هل هذا يفهم منه أنه يمكن ألا تستمر؟ لا تستمر الجنة ونعيمها، ولا تستمر النار. هل يفهم هذا مع أنهم استعملوا نفس الجملة؟ إذًا كما فهمت ما هو في المستقبل؟ افهم ما هو في الماضي".

لا يُفْهَم من قول العلماء: "التسلسل في الماضي والمستقبل ممكن أو جائز" أنه يمكن ألا تستمر؛ لا تستمر الجنة ونعيمها، ولا تستمر النار؛ لأنهم قالوا: "التسلسل في الماضي والمستقبل ممكن أو جائز" بمعنى أنه يجوز وجوده وعدمه؛ لأن وجوده وعدمه بمشيئة الله، وقد دلَّت الأدلة على أنه شاء وجود التسلسل في المستقبل، أما في الماضي فلا دليل صريح على مشيئة الله فيه. والله أعلم.

هذا ما يسر الله عز وجل من التعليق على الكلام المذكور، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.